IUGJIS
Vol 24, No2, 2016, pp 126-160

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية

تاريخ الإرسال (2015/12/29)، تاريخ قبول النشر (2016/03/05)

تعقبات الإمام ابن المُلَقّن على المحدثين المتصلة بالحكم على الأسانيد في كتابه "البدر المنير"

أ.د. طالب حماد أبو شعر[1]

أ. وفاء سليمان أبو ناجي[1,*]

[1]قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

e-mail address: noorislam2000@hotmail.com

الملخص:

يعتبر هذا البحث دراسة تطبيقية؛ تهدف إلى دراسة نماذج من الأحاديث التي حكم ابن المُلَقّن على أسانيدها صحة أو ضعفاً، متعقباً لغيره من المحدثين، مع بيانه سبب مخالفته لهم.

وقد اشتمل هذا البحث أيضاً على تعريف بالإمام ابن المُلَقّن؛ وبكتابه البدر المنير، وعلى توضيح لمفهوم التعقب. وأبرز البحث براعة الإمام ابن المُلَقّن في نقد الأسانيد؛ وسعة اطلاعه؛ وكثرة موارده التي اعتمد عليها في النقد.

كلمات مفتاحية:

تعقبات، ابن المُلَقّن، كتاب البدر المنير، الحكم على الأسانيد.

Takabbat Imam Ibn Almulaquin Related to Modern Governance, Evidence in his Book, "Albader Al Muneer"

Abstract

This research is considered an applied study aimed to collect samples of the traditions the ascription of which was judged by Ibn almulaquin in terms of their validity and weakness tracking other speakers and showing the reasons for contradicting them. This research also included introduction to Imam Ibn almulaquin and his book Albader Al Muneer explaining the concept of tracking. The research showed the skills of Imam Ibn almulaquin in criticizing ascriptions, his wide knowledge and the abundance of the recourses on which he relied on in his criticism.

Keywords:

Takabbat, Ibn Almulaquin, Albader Al Muneer Book, Judging the Grounds.

مقدمة:

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله أما بعد...

فقد بذل العلماء جهودهم في العناية بالأسانيد والبحث عن أحوالها قبولًا وردًا، لأن غاية دراسة الإسناد هي معرفة صحة الحديث من سقمه.

ولقد كان الإمام ابن المُلَقّن أحد العلماء الذين فتشوا الأسانيد ومازوا صحيحها من سقيمها، في كتابه "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة الشرح الكبير".

وخلال رحلة الماجستير مع الإمام ابن المُلَقّن وكتابه "البدر المنير"، وجدت أن الإمام ابن المُلَقّن قلما يُصَدِّر الحكم على إسناد حديث دونما النظر في أحكام من سبقوه من أئمة هذا الفن، فيوافقهم أحياناً ويخالفهم أحياناً أخرى، لذا رأيت أن هذه المسألة تستحق أن تفرد بالبحث والدراسة، فكان هذا البحث الموسوم بـــ"**تعقبات الإمام ابن المُلَقّن على المحدثين المتصلة بالحكم على الأسانيد في كتابه البدر المنير**".

مشكلة البحث:

يعتبر كتاب البدر المنير من أهم المراجع التي يعتمد عليها في تخريج الحديث والحكم عليه، ولكن مما يُشكل على الباحث فيه؛ اختلاف النقاد في الحكم على الإسناد الواحد للحديث، خاصة إذا كان الحكم على الإسناد خارج دائرة القبول، فهل يعتمد رأي ابن الملقن –صاحب الكتاب– أم رأي غيره من العلماء؟ وهل هذا الاختلاف أمر وارد ومألوف لدى العلماء؟ وهل هناك طريقة يمكن الوصول بها إلى أرجح الأقوال، وأقربها للصواب؟. من هنا جاءت هذه الدراسة التطبيقية عسى أن يكون فيها جواباً لهذه المشكلة .

أهمية الموضوع:

1. إن كتاب "البدر المنير" من أنفس الكتب وأهمها بين كتب التخريج.
2. إن الإمام ابن المُلَقّن أكثر من التعقبات على غيره من المحدثين، عند الحكم على الأسانيد في كتابه "البدر المنير"، فكان من الضروري معرفة وجه الصواب في هذه الأحكام.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أمور منها:

1. جمع بعض تعقبات الإمام ابن المُلَقّن على غيره من المحدثين.
2. الوصول إلى أقرب الأقوال إلى الصواب في الحكم على الإسناد بعد الدراسة التطبيقية للحديث.
3. معرفة الألفاظ التي استخدمها الإمام ابن المُلَقّن في تعقباته.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والاستفسار –وفي حدود علمي– لم أقف على دراسة مستقلة بموضوع البحث. وكنت قد وقفت على معظم الدراسات السابقة حول الإمام ابن المُلَقّن رحمه الله تعالى، وكذلك الدراسات التي تناولت تعقبات العلماء على بعضهم البعض في موضوعات مختلفة ، أذكر منها على سبيل المثال:

1. منهج ابن المُلَقِّن في كتاب البدر المنير، رسالة دكتوراه للباحث حسام مشكور عواد الزَّوبَعي، بإشراف بديع السيد اللحام، جامعة العلوم الإسلامية العالمية –الأردن– 1432هـ–2011م.
2. أبرز وجوه الطعن بالحديث عند الإمام ابن المُلَقّن من خلال النظر في إسناده "دراسة تطبيقية على كتابه التوضيح لشرح الجامع الصحيح"، محمد بن ماهر المظلوم، مجلة الحكمة– المدينة المنورة (1435هـ–2014م). واشتمل هذا البحث على بيان: أبرز وجوه الطعن بالحديث من خلال الطعن في راويه، أو من خلال الطعن بإسناده.
3. منهج الحافظ ابن المُلَقّن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، عبد الله كريم عليوي الناصري، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، الإصدار 31، سنة 2012م.

اقتصر الباحث في دراسته على مجرد ذكر أمثلة من تعقبات الإمام ابن المُلَقّن على الحاكم – أي أنه كان ينقل قول الحاكم ثم تعقيب ابن الملقن على حكمه–، فلم تكن دراسة تطبيقية مستوعبة .

4. تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي، رسالة ماجستير اعداد منصور سلمان نصار، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن، 2005م.
5. تعقبات الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه الإصابة على الحافظ أبي نعيم الأصبهاني في كتابه معرفة الصحابة (من بداية الكتاب حتى نهاية حرف الظاء)، رسالة ماجستير اعداد دعاء محمد العفيفي، بإشراف الأستاذ الدكتور نافذ حسين حماد، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين، 1436هـ–2015م.

ولم يَخْلُ اطلاعي على هاتين الدراستين وغيرهما من فائدة، كمعرفة طريقة وأسلوب العلماء في التعقب، والجوانب التي هي محل التعقب وموضوعه، وكذلك معرفة المراد بالتعقب عند العلماء بصفة عامة.

ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة بما سيضيفه، وهما أمران؛ الأول: أنه دراسة تطبيقية خاصة بتعقبات الإمام ابن المُلَقّن على محدثين آخرين إضافة للحاكم. والثاني: أن هذه الدراسة متعلقة بالحكم على الأسانيد في كتاب" البدر المنير".

منهج البحث، وخطواته:

اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي غير التام؛ في جمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع، ومن ثم استعانت بالمنهج التحليلي والنقدي للتعرف على منهج ابن المُلَقّن في تعقباته على المحدثين المتعلقة بنقد الأسانيد.

أما خطوات البحث فهي كالآتي:

1. إيراد نماذج من الأحاديث التي حكم الإمام ابن المُلَقّن على أسانيدها صحة وضعفاً، متعقباً غيره من المحدثين. وقد وضعت كلام الإمام ابن المُلَقّن مظللاً داخل إيطار.
2. تخريج الحديث –يعني الحديث الذي نص عليه ابن المُلَقّن– من مصادره الأصلية، والترجمة لرجال الإسناد حسب الحاجة، حيث لا يتسع مقام البحث لترجمة الكل، خاصة المتفق على توثيقهم.
3. تجتهد الباحثة في الحكم على الإسناد، مع الاستئناس بأقوال العلماء –إن وجدت–، مقارنة بحكم ابن المُلَقّن، للوصول إلى أصوب الأقوال.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين.

المقدمة وفيها: (أهمية الموضوع، أهدافه، الدراسات السابقة، منهج البحث، خطة البحث).

التمهيد: تعريف بالإمام ابن المُلَقّن وكتابه "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير"، ومفهوم التعقب.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ترجمة الإمام ابن المُلَقّن.

المطلب الثاني: كتاب البدر المنير.

المطلب الثالث: مفهوم التعقب لغة واصطلاحاً.

المبحث الأول: تعقبات ابن المُلَقّن المتعلقة بالتصحيح.

المبحث الثاني: تعقبات ابن المُلَقّن المتعلقة بالتضعيف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعقبات ابن المُلَقّن المتعلقة بتضعيف ما صححه غيره.

المطلب الثاني: تعقبات ابن المُلَقّن المتعلقة بتضعيف ما حسنه غيره.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد: تعريف بالإمام ابن المُلَقّن وكتابه "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير"، ومفهوم التعقب

المطلب الأول: ترجمة الإمام ابن المُلَقّن:

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو عمر بن عليّ بن أحمد بن محمد بن عبد الله، الأنْصَارِيّ[1]، الوادياشي[2]، التَّكْرُوري[3]، الأندلسي الأَصل، المصرِيّ المولد والدار والوفاة، يكنى بأبي حفص[4]،ويلقب بسراج الدين المعروف بابن المُلَقّن[5]، ويُقال له ابن النَّحْوي[6].

(1) نسبة إلى أنصار المدينة، من الأوس والخزرج الذين انتقلوا إلى الأندلس، عند فتح غرناطة. انظر: لسان الدين ابن الخطيب،اللمحة البدرية في الدولة النصرية (ص17).

(2) أَشْ: بالفتح، والشين مخففة، وربما مدّت همزته؛ ووادي آش مدينة في جنوب إسبانيا، بأندلسيا بمحافظة غرناطة؛ تقع شرق مدينة غرناطة على بعد 50 كم باتجاه مدينة مرسية. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان (198/1).

(3) التَّكْرُوري: بالفتح وراءين مهملتين إلى تكرور، بلاد تنسب إلى قبيل من السودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج. انظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، (38/2)، السيوطي، لب اللباب في تحرير الأنساب (ص54).

(4) اتفقت المصادر على هذه الكنية، غير ابن فهد في لحظ الألحاظ فكناه أبا عليّ؛ وهو اسمٌ لابنه الوحيد، ولكن الأول أشهر. انظر: ابن فهدلحظ الألحاظ (ص129)، ومقدمة البدر المنير (ص36).

(5) ولقب بابن المُلَقّن نسبة إلى زوج أمه؛ الذي كان يلقن القرآن بجامع ابن طولون. انظر: ابن فهد، لحظ الألحاظ (ص129).

(6) عرف بابن النحوي لأن أباه كان عالماً به، أخذه عنه جمال الدين الأسْنائي (772هـ) وغيره، فلهذا كان يكتب بخطه عمر بن أبي الحسن النحوي، واشتهر بذلك في بلاد اليمن. حيث كان يغضب من تلقيبه بابن المُلَقِّن. انظر: ابن حجر، المجمع المؤسس (312/2)، السخاوي، الضوء اللامع (100/6).

ثانياً: مولده:

ولد الإمام ابن المُلَقّن في القاهرة، يوم الخميس في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وهو ما كتبه ابن المُلَقّن بِخَطِّهِ؛ وقرأه السخاوي وصححه[1].

ثالثاً: آثاره العلمية:

كان الإمام ابن المُلَقّن أعجوبة زمانه في كثرة التصنيف؛ حيث ألَّف في الحديث والفقه والأصول والتفسير واللغة والتاريخ، وقد رغب الناس في تصانيفه لكثرة فوائدها وبسطها وجودة ترتيبها[2]. وقد بلغت مصنفاته نحو ثلاثمائة مصنف، منها على سبيل المثال:

1. التوضيح لشرح الجامع الصحيح.
2. المقنع في علوم الحديث.
3. التذكرة في علوم الحديث.
4. خلاصة البدر المنير.
5. المنتقى من خلاصة البدر المنير.
6. تحفة المحتاج لأدلة المنهاج.

رابعاً: ثناء العلماء عليه:

لقد شاع صيت الإمام ابن المُلَقّن في زمانه، فأشغل الناس في علمه وأفاد، حتى نَوَّه على ذلك الكبار من العلماء، كالتاج السُّبْكِيّ الذي كتب له تقريظًا على تخريج الرَّافِعِيّ له في مدحه، وألزم العِمَاد بن كثير فكتب له أيضًا[3]. ووصفه الحافظ العراقي[4] بـــ"الشيخ الإمام الحافظ".

وقال شيخه الحافظ العلائي[5]: "الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن البارع سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء".

وقال الصلاح الأَقْفَهْسِيّ[6][7]: "تفقه وبرع وصنف وجمع وأفتى ودرس وحدث، وسارت مصنفاته في الأقطار، وقد لقينا خلقًا ممن أخذ عنه دراية ورواية".

وقال سَبْط بن العَجَمِي[8]: "هو أكثر مشايخي فوائد في الكتابة على الحديث... فكان فريد وقته في التصنيف، وعبارته فيها جلية جيدة، وغرائبه كثيرة، وشكالته حسنة، وكذا خلقه مع التواضع والإحسان، لازمته مدة طويلة فلم أره منحرفًا قط".

وقال تلميذه المقريزي في عقوده[9]: " كان من أعذب الناس ألفاظًا وأحسنهم خلقًا، وأجملهم صورة، وأفكهم محاضرة، صحبته عدة سنين وأخذت عنه كثيرًا من مروياته ومصنفاته".

---

(1) انظر: السخاوي، الضوء اللامع (100/6).
(2) انظر: ابن حجر، ذيل الدرر الكامنة (ص122).
(3) انظر:ابن فهد، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (25ص130).
(4) ورد قول العراقي في فوائد تمَّام، أشار إلى ذلك ابن حجر في المجمع المؤسس (317/2). ولم أقف عليه في المطبوع منه.
(5) انظر: جامع التحصيل (ص6).
(6) انظر ترجمته: لحظ الألحاظ (ص174)، إنباء الغمر (180/3)، الضوء اللامع (202/3).
(7)السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (105/6).
(8) انظر: ابن فهد، لحظ الألحاظ (ص131)، السخاوي،الضوء اللامع (104/6).
(9) درر العقود الفريدة (431/2).

خامساً: محنته ووفاته:

امتحن الإمام ابن المُلَقّن –رحمه الله– بسبب دسَّ بعض حاسديه المنتسبين للعلم إلى السلطان، ورقة مزورة موهماً أنها من المُصنِّف، ثم خلَّصه الله تعالى بشفاعة بعض العلماء[1].

كما احترقت مكتبته مع أَكثر مُسَوَّداته في آخر عمره، ففقد أَكثَرها وتغير حاله بعدها؛ فحجبه ولَدُه إلى أَن مات.

وقد توفي – رحمه الله– في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة، ودفن على والده، عن إحدى وثمانين سنة[2].

فجزى الله الإمام ابن المُلَقّن خيراً عن الإسلام والمسلمين.

المطلب الثاني: كتاب البدر المنير:

أولاً : تعريف بالكتاب، أصله وموضوعه:

يعد كتاب البدر المنير ضمن كتب التخريج، حيث تناول فيه المؤلف الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الإمام الرافعي[3] المسمى بـــ"الشرح الكبير"، والذي هو شرح لكتاب "الوجيز" للإمام أبي حامد الغزالي (505هـــ)؛ الذي صنفه في فروع الفقه الشافعي، مختصراً له من كتابه المُسمى بالوسيط.

وسُمي "الشرح الكبير" بالعزيز، لكن بعضهم تورع عن إطلاق لفظ العزيز مجردًا على غير كتاب الله فقال: "الفتح العزيز في شرح الوجيز"[4].

ثانياً: أهمية الكتاب: وترجع أهمية "البدر المنير" إلى عدة أمور، منها[5]:

1. أنه يتعلق بتخريج أحاديث الأحكام:

فأحاديث الأحكام هي التي يُعرف بها الحلال والحرام، وبتخريجها يعرف صحيحها من سقيمها ليكون الحكم الفقهي مبنياً على أساس صحيح.

2. أن الإمام الرافعي مشى في كتابه "الشرح الكبير" على طريقة الفقهاء:

فبالرغم من أن الإمام الرافعي من أجِلَّة الشافعية الذين يُشار إليهم بالبنان، إلا أنه ذكر في شرحه أحاديثًا لم تصح عن النبي ﷺ –كحال غيره من الفقهاء–، ولا يجوز أن يُعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة[6].

3. مكانة الكتاب عند مؤلفه:

ولقد أشار الإمام ابن المُلَقّن بنفسه إلى أهمية كتابه فقال[7]: "كتاب نفيس، لم أُسبق إلى وضعه، ولم يُنسج على منواله وجمعه، وأهل زماننا وغيرهم شديدو الحاجة إليه، وكل المذاهب تعتمد في الاستدلال عليه".

---

(1) المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك (49/5).

(2) الضوء اللامع (105/6).

(3) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني أبو القاسم الرافعي 623هـــ.

انظر ترجمته : السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (281/8). كما ترجم له ابن المُلَقِّن في مقدمة كتابه البدر المنير (ص317).

(4) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى (281/8).

(5) انظر: مصطفى أبو الغيط، مقدمة تحقيق "البدر المنير" (239/1).

(6) ابن تيمية، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة (175/1).

(7) انظر: مقدمة البدر المنير (281/1).

المطلب الثالث: مفهوم التعقب لغة واصطلاحاً:

أولاً: التعقب لغة:

قال ابن فارس: (عَقِبَ) الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ. وَالْأَصْلُ الْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ وَشِدَّةٍ وَصُعُوبَةٍ ... وَتَعَقَّبْتُ مَا صَنَعَ فُلَانٌ، أَيْ تَتَبَّعْتُ أَثَرَهُ[1].

وقال الزبيدي: " تعقب الخبر: تتبعه، ويقال تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقب: التدبر والنظر ثانية"[2].

وقال الزمخشري: "وتعقبت ما صنع فلان: تتبعته. ولم أجد عن قولك معقّباً أي متفحّصاً يعني أنه من السداد والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب. وتعقّبت الخبر إذا سألت غير من كنت سألت أول مرة"[3].

وَيُقَالُ كما في اللسان:" لَمْ أَجد عَنْ قَوْلِكَ مُتَعَقَّباً أَي رُجوعاً أَنظر فِيهِ أَي لَمْ أُرَخِّصْ لِنَفْسِيَ التَّعَقُّبَ فِيهِ، لأَنْظُرَ آتِيه أَم أَدَعُه"[4].

وفي مختار الصحاح: (عَقَّبَ) الْحَاكِمُ عَلَى حُكْمِ مَنْ قَبْلَهُ إِذَا حَكَمَ بَعْدَ حُكْمِهِ بِغَيْرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾ [الرعد: 41] أَيْ لَا أَحَدَ يَتَعَقَّبُ حُكْمَهُ بِنَقْضٍ وَلَا تَغْيِيرٍ[5].

ومما تقدم يتلخص أن معاني التَعَقُّب تدور حول المعاني التالية:

التتبع والاقتفاء، والنظر، والتدبر، والتفحص، والرجوع، وطلب العثرة، والكلام يأتي بعده كلام آخر لنقضه ورده وإبطاله.

ثانياً: التعقب في الاصطلاح:

عرفه بعضهم بقوله: **(هو نظر العالم استقلالاً في كلام غيره ، تخطئة أو استدراكاً)**[6].

والمقصود بقولهم "**استقلالاً**": أن يكون العالِم أول من أشار إلى التعقب، لا أن يكون أخذه من غيره، فإذا صرح العالم أنه نقل التعقب عن غيره فلا يعد التعقب استقلالاً منه. وكذا إذا كان رأيه مجرد ترجيح بين أقوال عدة.

ومعنى قولهم "**تخطئة**": أي مخالفة لقول العالم المتقدم، أما إن كان الكلام على سبيل التوضيح والبيان فهذا لا يسمى تعقباً؛ بل توضيحاً وشرحاً.

والمقصود بقولهم "**استدراكاً**": هو الاستدراك والتتبع لشرط عالم ما في كتابه ، فلعله غفل وفاته شيء من شرطه في كتابه.

المبحث الأول: تعقبات ابن المُلَقّن المتعلقة بالتصحيح

المطلب الأول: تعقب ابن المُلَقّن لأبي حاتم الرازي:

نص الحديث:

قال الحاكم/[7]: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ وَلَقَبُهُ حَمْدَانُ[1]، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ[2]، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ**"[3].

(1) مقاييس اللغة (4/77- 79).
(2) تاج العروس (3/410).
(3) أساس البلاغة (1/667).
(4) ابن منظور، لسان العرب (1/619).
(5) الرازي، مختار الصحاح (ص214).
(6) نصار، تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب (ص22).
(7) المستدرك (1/183ح653).

قال ابن المُلَقّن بعد أن ذكر طرق الحديث: قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم، ولا أعلم له علة، ولم يخرجاه"[4]. وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي[5]: "إسناده حسن". **وخالف أبو حاتم الرازي في حديث أبي هريرة،** قال ابنه في "علله"[6]: سألته عن حديث رواه عفان، عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعًا: "أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْبَوْلِ". فقال أبي: هذا حديث باطل. قال ابنه: يعني: مرفوعًا.

والحق ما قاله الحاكم والضياء المقدسي، فإن إسناده حسن؛ بل صحيح كما ذكرناه بطرقه[7].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني[8] من طريق أبي عَلِيٍّ الصَّفَّار، تابع أبا العباس الأصم –محمد بن يعقوب– في الرواية عن حمدان، به، بإسناده. وأخرجه أحمد[9]، وابن ماجه[10] عن ابن أبي شيبة، والبيهقي[11] من طريق أحمد بن زهير، ثلاثتهم (أحمد، ابن أبي شيبة، أحمد بن زهير) تابعوا حمدان في الرواية عن عفان بن مسلم. وأخرجه أحمد[12]، والبزار[13] من طريق يحيى بن حماد، تابع عفان في الرواية عن أبي عوانة، بإسناده، ومثل لفظه.

دراسة رجال الإسناد:

رجال الإسناد كلهم ثقات، وتدليس سليمان بن مِهْرَانَ الأعمش لا يضر فهو من الثانية[14].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ[15]: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا يَعْنِي الْبُخَارِيَّ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وقال البزار[16]: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرةﷺ، إلا أبو عوانة".

---

(1) انظر ترجمته:الخطيب، تاريخ بغداد (102/4)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (49/13).

(2) هو: وضاح بن عبد الله اليشكري.

(3) أي بسبب عدم الاحتراز، والتَوقِّي من البول. انظر تعليق النووي : شرح النووي على مسلم (201/3).

(4) المستدرك (183/1ح653).

(5) السنن والأحكام (55/1).

(6) ابن أبي حاتم، علل الحديث (558/3).

(7) انظر: البدر المنير (324/2–325).

(8) السنن (233/1ح465).

(9) المسند (12/15ح9033)، (25/15ح9059).

(10) سنن ابن ماجه (125/1ح348).

(11) إثبات عذاب القبر (ص87ح120).

(12) المسند (76/14ح8331).

(13) المسند (119/16).

(14) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص33).

(15) انظر: الترمذي، العلل الكبير (ص42).

(16) المسند (119/16).

وقال البوصيري[1]: "هذا إسناد صحيح، رجاله عن آخرهم محتج بهم في الصحيحين"[2]. وصححه أيضاً؛ مغلطاي[3]، وابن حجر[4]، والألباني[5].

أما الدارقطني: فصححه بعد أن رواه في السنن[6]، ثم خالف في العلل، فقال:" يرويه الأعمش، واختلف عنه، فأسنده أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفه ابن فضيل[7]، فوقفه، ويشبه أن يكون الموقوف أصح"[8]. يعني أنه وافق أبا حاتم على تصحيح رواية الوقف.

والأرجح أن إسناد الحديث صحيح مرفوعاً، وهو رأي الحاكم والضياء المقدسي الذي أيده ابن المُلَقّن، وبه قال أكثر العلماء ممن سبق ذكرهم. والله أعلم.

المطلب الثاني: تعقب ابن المُلَقّن للإمامين البيهقي و النووي:

نص الحديث:

قال الحاكم/[9]: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْحَافِظُ بِالْكُوفَةِ، وَأَبُو سَعِيدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ التَّاجِرُ[10]، قَالاَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الْبَجَلِيُّ[11]، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ[12]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عمران: 97]. قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: "**الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ**".

قال الحاكم/[13]: حَدَّثَنَاهُ أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلِ بْنِ حَمْدَوَيْهِ الْفَقِيهُ بِبُخَارَى، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللهِ: ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ فَقِيلَ: مَا السَّبِيلُ ؟ قَالَ: **الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ**[14].

(1) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (51/1).
(2) المقصود رجال إسناد ابن ماجه، فأبي العباس الأصم، وحمدان، من رجال الحاكم، وهما أيضاً ثقات.
(3) شرح ابن ماجه (ص156).
(4) بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص32).
(5) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (311/1).
(6) (233/1ح465).
(7) هو محمد بن فُضيل بن غَزْوان الضبيّ الكوفيّ. قال ابن حجر: صدوق عارف رمي بالتشيع. تقريب التهذيب (ص502).
(8) علل الدارقطني (208/8).
(9) المستدرك (441/1ح1613).
(10) انظر ترجمته: ابن عساكر، تاريخ دمشق (361/8)، السمعاني، الأنساب (241/5)، ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه (566/2).
(11)انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء (430/14)، سؤالات حمزة للدارقطني (226).
(12) يَحْيى بنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ.
(13) المستدرك (441/1ح1613).
(14) المستدرك (442/1ح1614).

قال ابن المُلَقّن[1]: أخرجه الحاكم في "مستدركه"... ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. قال: وقد تابع حماد بن سلمة سعيدًا على روايته عن قتادة ... وأنكر النووي على الحاكم تصحيحه لحديث أنس، وقال[2]: "إنه يتساهل في التصحيح". وهذا الإنكار ينبغي أن يكون مخصوصًا، بطريق أبي قتادة ، وأما الأول فلا أعلم فيها طعنًا. ولما ذكر البيهقي في "خلافياته" مقالة شيخه الحاكم قال[3]: هكذا روي بهذا الإسناد عن قتادة عن أنس، والمحفوظ: عن قتادة وغيره، عن الحسن، عن رسول الله ﷺ. وقال في "سننه"[4]: رواه سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس مرفوعًا، ولا أراه إلا وهمًا، والصواب: عن قتادة، عن الحسن البصري مرفوعًا وهو مرسل.

قلت يعني –ابن المُلَقّن–: ولك أن تقول لم لا يحمل على أن لقتادة فيه إسنادين فإنه أولى من الحكم بالوهم؟ ... وأما أنا فأرى أن حديث أنس جيد الإسناد، صالح للاحتجاج به كما أسلفته. وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي في "أحكامه"[5]: لا أرى ببعض طرقه بأسًا.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني[6] من طريق سعيد بن أبي عروبة، ومن طريق حماد بن سلمة[7]، كلاهما عن قتادة، عن أنس، به، موصولاً.

وأخرجه ابن جرير الطبري من طريق يزيد بن زُرَيْع[8]، والبيهقي من طريق جعفر بن عون[9] كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، وهو في المناسك[10]. وأخرجه ابن جرير الطبري[11] من طريق حماد بن سلمة، تابع سعيداً في الرواية عن قتادة، به.

وأخرجه ابن جرير الطبري[12] من طريق حميد. والطبري[13]، والدارقطني[14]، والبيهقي[15]، من طريق يونس بن عبيد، كلاهما تابعا قتادة في الرواية عن الحسن، مرسلاً.

دراسة رجال الإسناد:

عَلِيُّ بن سَعِيدِ بنِ مَسرُوق، أبو الحسن الكِنْدِيّ الكُوفيّ ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين.

وثقه مُطَيَّن[16]، والنسائي في موضع [1]، والخطيب[2]، وذكره ابن حبان في الثقات[3]. و قال النسائي في موضع آخر[4]: لا بأس به، وقال أبو حاتم[5]، وابن حجر[6]: صدوق.

---

(1) البدر المنير (6/19-30).
(2) المجموع شرح المهذب (7/64).
(3) ينظر: ابن فَرْح الإشبيلي، مختصر خلافيات البيهقي (3/125).
(4) البيهقي، السنن الكبرى (4/540).
(5) (4/14).
(6) في السنن (3/215ح2418).
(7) في السنن (3/216ح2419).
(8) تفسير الطبري المسمى بجامع البيان في تفسير القرآن (6/41).
(9) السنن الكبرى (4/540ح8639).
(10) (ص57 ح1).
(11) تفسير الطبري (6/42).
(12) تفسير الطبري (6/42).
(13) تفسير الطبري (6/40).
(14) سنن الدارقطني (3/218ح2424).
(15)البيهقي، السنن الكبرى (4/536ح8624) .
(16) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/451).

والراجح أنه ثقة. حيث لم أقف على من أطلق القول بتضعيفه، وغاية ما قيل فيه أنه صدوق أو لا بأس به، وهذه الألفاظ صدرت من ناقدين معروفين بالتشدد وهما أبو حاتم والنسائي– في أحد قوليه–، ولعل ابن حجر أنزله لهذه المرتبة (الصدوق) لقولهما.

سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِهْرَانُ، أَبُو النَّضْرِ الْعَدَوِيُّ، ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، تُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، روى له الجماعة[7].

قتادة بن دِعامة السَّدُوسي، ثقة ثبت، مدلس من الثالثة[8]، مات سنة بضعة عشر ومائة، روى له الجماعة[9].

عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني، متروك وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط وكان يدلس[10].

الحكم على إسناد الحديث:

اختلف في إسناد الحديث، حيث روي موصولاً، من رواية ابن أبي زائدة عن سعيد، ولم يتميز سماعه قبل الاختلاط، أم بعده[11].

ورواه مرسلاً عن الحسن؛ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، ويزيد بن زريع، وهما ممن نص العلماء على أن سماعهم من ابن أبي عروبة كان قبل اختلاطه[12]، ووافقهم جعفر بن عون.

قال ابن معين[13]: عبد الأعلى ويزيد بن زريع: هؤلاء كتبوا قبل أن يُنْكَر على سعيد.

وقال عبد الأعلى[14]:" فرغت من حاجتي من سعيد يعني بن أبي عروبة قبل الطاعون، يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط".

وقد صحح البيهقي وغيره رواية الإرسال، وأما سعيد بن أبي عروبة، فمدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع، لكن تدليسه محمول على الاتصال، فهو أثبت الناس في قتادة [15]. وكذا تدليس قتادة عن أنس ، وعدم تصريحه بالسماع منه محمول على الاتصال، فهو من أثبت الناس في أنس[16].

---

(1) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (451/20).

(2) السابق واللاحق (ص262).

(3) (475/8).

(4) مشيخة النسائي (ص59).

(5)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (190/6).

(6) تقريب التهذيب (ص401).

(7) العلائي، المختلطين (ص41)، سبط بن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص139)، تهذيب الكمال (6/11)، تهذيب التهذيب (63/4)، تقريب التهذيب (ص239).

(8) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص43).

(9)المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (517/23)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (355/8)،ابن حجر، تقريب التهذيب (ص453)

(10)انظر: البخاري، التاريخ الكبير (219/5)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (191/5)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (66/6)، وتقريب التهذيب (ص328).

(11) انظر: العوني، "الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل الاختلاط أم بعد" (ص16).

(12) سبط بن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص139).

(13) انظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية بن طهمان (ص103–104).

(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب (96/6).

(15) سؤالات ابن الحنيد ليحيى بن معين (ص76).

(16) قال أبو داود: "أثبت الناس في أنس قتادة ثم ثابت". سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 365)، وقال أبو حاتم: "وأثبت أصحاب أنس الزهري ثم قتادة". الجرح والتعديل (135/7).

قال ابن المنذر[1]:"لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مسندًا، والصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلاً".

ولكن ابن المُلَقّن لما نقل أقوال غيره متعقباً لها؛ صحح رواية الوصل مرجحاً أن يكون لقتادة فيه إسنادان، أحدهما وافق المحدثين على ضعفها وهي التي في إسنادها أبو قتادة الحراني المتروك. وخالفهم في الإسناد الثاني، فجانب الصواب الذي عليه مخالفيه ؛ إلا أن يكون ثبت عنده سماع زكريا بن أبي زائدة من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط. والله أعلم.

وقد روي الحديث من طريق أخرى لكنها لا تنهض بالحديث عن ضعفه؛ لشدة ضعفها[2].

المبحث الثاني: تعقبات ابن المُلَقّن المتعلقة بالتضعيف

المطلب الأول: تعقبات ابن المُلَقّن المتعلقة بتضعيف ما صححه غيره:

المسألة الأولى: تعقب ابن المُلَقّن للحاكم وابن السكن، وتضعيفه للحديث بسبب الانقطاع.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه/[3]: حَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ حَيْوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْحِمْيَرِيَّ، حَدَّثَهُ، قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَتَحَدَّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَسْكُتُ عَمَّا سَمِعُوا، فَبَلَغَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ هَذَا، وَأَوْشَكَ مُعَاذٌ أَنْ يَفْتِنَكُمْ فِي الْخَلَاءِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا، فَلَقِيَهُ، فَقَالَ مُعَاذٌ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو إِنَّ التَّكْذِيبَ بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ نِفَاقٌ، وَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى مَنْ قَالَهُ، لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "**اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ**[4] **الثَّلَاثَ: الْبَرَازَ**[5] **فِي الْمَوَارِدِ**[6]، **وَالظِّلِّ**[7]، **وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ**[8]".

قال ابن المُلَقّن: قال الحاكم[9]: هذا حديث صحيح الإسناد.

وكذا صححه ابن السكن حيث ذكره في "صحاحه المأثورة " وفي ذلك نظر؛ فأبي سعيد هذا قيل: لم يسمع من معاذ فيكون منقطعًا[10].

---

(1)الزيلعي، نصب الراية (9/3).

(2) انظر:الدارقطني، علل الدارقطني (164/15)،الزيلعي، نصب الراية (7/3-10)، ابن عبد الهادي ، تنقيح التحقيق(381/3)، ابن المُلَقّن، البدر المنير (19/6-30)، ابن حجر،التلخيص الحبير (234/2-235)،الألباني، إرواء الغليل (160/4-161).

(3) سنن ابن ماجه (119/1ح328).

(4) الملاعن جمع ملعنة، وهي الفعلة التي يلعن بها فاعلها، كأنها مظنة للعن، ومحل له. ابن الأثير،النهاية في غريب الحديث والأثر (255/4).

(5) البراز بالباء المفتوحة اسم للفضاء الواسع من الأرض كنوا به عن حاجة الإنسان كما كنوا بالخلاء عنه يقال تبرز الرجل إذا تغوط . انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (118/1).

(6) أي المجاري والطرق إلى الماء. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (173/5).

(7) مستظل الناس الذي اتخذوه مقيلاً ومناخًا ينزلونه ويقعدون فيه. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (255/4).

(8) وسطه، وقيل: أعلاه، والمراد به نفس الطريق ووجهه.ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (255/4).

(9) المستدرك (167/1ح 594).

(10) انظر: ابن المُلَقّن،البدر المنير (310/2).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود[1]، والطبراني[2]، والحاكم[3]، ومن طريقه البيهقي[4]، جميعهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم؛ تابع عبد الله بن وهب في الرواية عن نافع بن يزيد، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بن حرملة بن عمران، أبو حفص التجيبي المصري، صاحب الشافعي، روى له مسلم و النسائي وابن ماجه[5].

تكلم فيه بعضهم، فقال ابن عدي[6]: تبحرت حديث حرملة، وفتشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله، ورجل توارى ابن وهب عندهم، ويكون حديثه كله عنده، فليس ببعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتبًا ونسخًا وأفراد ابن وهب، وأما حمل أحمد بن صالح عليه فإن أحمد بن صالح سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولد بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرملة إذا دخل مصر لا يحدثه أحمد بن صالح، وما رأينا أحدًا جمع بينهما، فكتب عنهما جميعًا، ورأينا أن من عنده حرملة ليس عنده أحمد بن صالح، ومن عنده أحمد ليس عنده حرملة.

وقال ابن حجر[7]**: صدوق.** كما أشار ابن عدي إلى أنه أثبت الناس في حديث عبد الله بن وهب، وأن كلام أحمد بن صالح المصري؛ هو من كلام الأقران في بعضهم الذي يطوى ولا يروي .

أبو سعيد الحِمْيَرِي، شامي، **مجهول**، وروايته عن معاذ بن جبل مرسلة. قاله أبو داود[8]، وابن القطان[9]، وابن دقيق العيد[10]، والمزي[11]، والذهبي[12]، وابن حجر[13]، وغيرهم[14].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع، وذلك لجهالة أبي سعيد الحِمْيَري، وعدم سماعه من معاذ.

وقد تعقب ابن المُلَقّن الحاكم وابن السكن، على تصحيحهم لإسناد هذا الحديث، ثم أعله بالانقطاع، وقد تبين صواب ما ذهب إليه ابن المُلَقّن، لا سيما مع ظهور علة أخرى للحديث وهي جهالة أبي سعيد الحِمْيَرِي.

---

(1) سنن أبي داود (1/7ح26).
(2) المعجم الكبير (20/123ح247).
(3) المستدرك (1/167ح 594).
(4) السنن الكبرى (1/158ح 469).
(5) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/551)،ابن حجر، تهذيب التهذيب (2/230).
(6) انظر:الكامل في ضعفاء الرجال (3/409).
(7) تقريب التهذيب (ص156).
(8) ابن حجر، تهذيب التهذيب (12/110)
(9) بيان الوهم والإيهام (5/657)
(10) الإمام (2/459).
(11) تهذيب الكمال (33/354).
(12) ميزان الاعتدال (4/530).
(13) تهذيب التهذيب (12/110)، تقريب التهذيب (ص644).
(14) انظر: البدر المنير (2/310).

وللحديث شاهد؛ رواه مسلم[1]، من حديث أبي هريرة، يتقوى به المعنى.

المسألة الثانية: تعقب ابن المُلَقّن لأبي داود والنووي والمنذري، وتضعيفه للحديث بسبب الجهالة.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود/[2]: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْبَرْقِيِّ[3]، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ الْعُتَقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنَيْنٍ، مِنْ بَنِي عَبْدِ كُلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، **أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفَصَّلِ**[4] **وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ**[5]".

قال ابن المُلَقّن[6]: ... وسكت عليه أبو داود؛ وهو مقتضى لحسنه أو صحته عنده، وقال الحاكم[7]: "هذا حديث رواته مصريون قد احتج الشيخان بأكثرهم، وليس في عدد سجود القرآن أتم منه". وقال النووي في "شرح المهذب"[8]: رواه أبو داود والحاكم بإسناد حسن. ثم قال بعد في فرع مذاهب العلماء[9]: إنه حديث صحيح، وكذا قال في "خلاصته"[10]: رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن. وقال المنذري في كلامه على أحاديث المهذب: "إنه حديث حسن".

قلت –يعني ابن المُلَقّن–: وفي ذلك كله نظر، فعبد الله بن مُنَيْن هذا مجهول، وكذا الراوي عنه وهو الحارث بن سعيد العُتَقِيّ المصري، لا جرم ضعفه عبد الحق في " أحكامه" وبعبد الله بن مُنَيْن فقال[11]: "عبد الله بن مُنَيْن لا يحتج به"[12].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه[13]، والدارقطني[14]، والحاكم[15] و من طريقه البيهقي[16]، أربعتهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم، بإسناده، بنحوه.

---

(1) صحيح مسلم (226/1ح 269).

(2) سنن أبي داود (58/2ح 1401).

(3) قال أبو سعيد بن يونس: وإنما عرف بالبرقي لأنه كان يتجر وأخوته: إلى برقة، وهو من أهل مصر. تاريخ ابن يونس المصرى (453/1).

(4) المُفَصَّل هو أواخر القرآن –يعنى قصار السور–، وسمي بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة، وقيل لقلة المنسوخ منه. الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن(352/1).

(5) وإلى السجدتين ذهب ابنُ المبارك والشافعيُّ وأحمدُ وإسحاق، وذهب قوم إلى أن فيها سجدة واحدة، وهي الأُولى، وبه قال سفيانُ الثوري، والحسن البصري، وأصحاب الرأي. راجع: البغوي، شرح السنة (305/3)، النووي، المجموع شرح المهذب (62/4).

(6) البدر المنير (258/257/4).

(7) المستدرك (223/1ح 811).

(8) المجموع شرح المهذب (60/4).

(9) المجموع شرح المهذب (62/4).

(10) خلاصة الأحكام (620/2).

(11) الأحكام الوسطى (92/2).

(12) البدر المنير (258/257/4).

(13) سنن ابن ماجه (335/1 ح1057).

(14) سنن الدارقطني (270/2ح 1520).

(15) المستدرك (223/1ح 811).

(16)السنن الكبرى (445/2ح3708).

دراسة رجال الإسناد:

رجال الإسناد ثقات، عدا:

الْحَارِثُ بْنُ سَعِيدٍ الْعُتَقِيِّ، مقبول، روى له أبو داود، وابن ماجه حديثًا واحدًا[1].

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنَيْنٍ، مِنْ بَنِي عَبْدِ كُلَالٍ، روى له أبو داود، وابن ماجه[2].

نقل ابن حجر توثيقه عن يعقوب بن سفيان[3]، وقال في موضع[4]: مجهول. وبه قال: عبد الحق الأشبيلي[5]، وابن القطان[6]، والذهبي[7]، وغيرهم. وهو الأرجح .

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. لأجل: الحارث بن سعيد، مقبول ؛ ولم يتابع. وقال بعضهم مجهول[8]. وعبد الله بن منين، مجهول.

ولجهالة الحارث بن سعيد، وعبد الله بن منين، ضعف ابن المُلَقّن هذا الإسناد، مؤيداً لعبد الحق، وابن القطان، ومتعقباً من صححه أو حسنه، كالمنذري و النووي. ورأي ابن الملقن هو الأقرب للصواب حيث ضعف هذا الإسناد أيضاً: ابن التركماني[9]، والزيلعي[10]، وابن حجر[11]، والألباني[12].

المسألة الثالثة: تعقب الإمام ابن المُلَقّن للحاكم و النووي، وتضعيفه للحديث بسبب تفرد الراوي.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي/[13]: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النبيل، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ**".

(1) انظر: المزي، تهذيب الكمال (233/5)،ابن حجر، تهذيب التهذيب (142/2)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص146).

(2) المزي، تهذيب الكمال (181/16).

(3) تهذيب التهذيب (44/6)، تقريب التهذيب (ص325). ولم أقف عليه في المعرفة والتاريخ.

(4) التلخيص الحبير (27/2).

(5) الأحكام الوسطى (92/2).

(6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (158/3– 159).

(7) ديوان الضعفاء (ص230).

(8) انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (159/3).

(9) الجوهر النقي (316/2).

(10) نصب الراية (180/2).

(11) التلخيص الحبير (27/2).

(12) تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص269).

(13) سنن النسائي (2/ 243ح 1175).

قال ابن المُلَقّن[1]: ونص غير واحد من الحفاظ على ضعفه... وأنكر النووي على الحاكم تصحيحه فقال في "شرح المهذب" وغيره[2]: تصحيح الحاكم لهذا الحديث مردود لا يقبل منه، فإن الذين ضعفوه أجَلّ منه وأتقن . **قلت –ابن المُلَقّن–:** تضعيف من هو أجَلّ منه وأتقن لا يصلح أن يكون رداً على الحاكم، فإن الحاكم ادعى أنه على شرط البخاري في أيمن بن نابل، وهو كذلك فقد أخرج له وقد وثقه الثوري وابن معين وغيرهما، ولكنه تفرد بهذا الحديث فهذا هو الذي يتوقف في صحته لأجله.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه[3] وابن عدي[4]، والطحاوي[5]، وابن أبي شيبة[6]، والطيالسي[7]، والحاكم[8]، والبيهقي[9] من طرق عن أيمن بن نابل، بمثله.

وأورده الدارقطني[10]؛ من طريق الثوري وابن جريج، تابعا أيمن بن نابل في الرواية عن أبي الزبير، عن جابر.

وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس ﷺ، دون زيادة "بسم الله وبالله".

فأخرجه مسلم[11]، والترمذي[12]، والنسائي[13]، وابن ماجه[14]؛ من طريق الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس.

وأخرجه مسلم[15]، والترمذي تعليقاً[16]، والبيهقي[17]؛ من طريق عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي[18]، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس.

---

(1) البدر المنير (4/28-30).
(2) المجموع شرح المهذب (3/457).
(3) سنن ابن ماجه (1/292ح 902).
(4) الكامل في ضعفاء الرجال (2/146).
(5) شرح معاني الآثار (1/264ح 1575).
(6) مصنف ابن أبي شيبة (1/292ح 3006).
(7) مسند الطيالسي (ص240ح 1741).
(8) المستدرك (1/266ح 982/983).
(9) معرفة السنن والآثار (3/56ح 3668)، السنن الكبرى (2/202ح 2829).
(10) علل الدارقطني (13/342).
(11) صحيح مسلم (1/302ح 403).
(12) سنن الترمذي (2/83ح 290).
(13) سنن النسائي (2/242ح 1174).
(14) سنن ابن ماجه (1/291ح 900).
(15) صحيح مسلم (1/303ح 403).
(16) سنن الترمذي (2/83ح 290).
(17) السنن الكبرى (2/527ح 395).
(18) ثقة. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص339).

وأخرجه الدارقطني[1]؛ من طريق عمرو بن الحارث المصري[2]، عن أبي الزبير، عن عطاء، وطاوس، وسعيد بن جبير، عن ابن عباس. ثم قال: "هذا إسناد صحيح".

وأورده الدارقطني[3]، من طريق زكريا بن خالد[4]، عن أبي الزبير، عن طاوس عن ابن عباس.

دراسة رجال الإسناد:

رجال الإسناد ثقات، عدا:

أَيْمَنُ بنُ نَابِلٍ أَبُو عِمْرَانَ الحَبَشِيُّ، مات سنة بضع وخمسين ومائة، روى له البخاري، متابعة، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[5].

مختلف فيه:

وثقه الثوري[6]،وابن معين[7]،وابن عمار الموصلي[8]، والعجلي[9]، والحاكم[10]، وقال النسائي[11]: ليس به بأس، وقال ابن عدي[12]: "وهو لا بأس به، فيما يرويه، ولم أر أحدًا ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه، لا بأس بها، صالحة".

وقال الذهبي[13]: صدوق. وقال يعقوب بن شيبة[14]: "صدوق، وإلى الضعف ما هو".

وقال أبو حاتم[15]: شيخ، وقال ابن حبان[16]: "كان يخطيء وتفرد بما لا يتابع عليه"، وقال الدارقطني[17]: "ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وخالفه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد عن أبي الزبير".

وقال ابن حجر[18]: صدوق يهم.

---

(1) سنن الدارقطني (159/2ح 1326).
(2) ثقة فقيه حافظ . الن حجر، تقريب التهذيب (ص419).
(3) علل الدارقطني (342/13)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص187).
(4) مقبول. ابن حجر،تقريب التهذيب (ص215).
(5) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (450/3)،ابن حجر، تهذيب التهذيب (393/1).
(6) ابن عساكر، تاريخ دمشق (53/10).
(7) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (89/3).
(8) ابن عساكر، تاريخ دمشق (54/10).
(9) الثقات (241/1).
(10) المستدرك (267/1).
(11) ابن عساكر، تاريخ دمشق (51/10).
(12) الكامل في ضعفاء الرجال (149/2).
(13) المغني في الضعفاء (95/1).
(14) ابن عساكر، تاريخ دمشق (55/10).
(15) الجرح والتعديل (319/2).
(16) المجروحين (183/1).
(17) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص187).
(18) تقريب التهذيب (ص117).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. فيه أيمن بن نابل صدوق يهم، وقد تفرد ولم يتابع على روايته عن أبي الزبير، من وجه يصح، أي أن هذا الحديث من أوهامه، وأخطائه.

قال السيوطي[1] " قال الحاكم: أيمن ثقة تخرج حديثه في صحيح البخاري، ولم يخرج هذا الحديث، إذا ليس له متابع عن أبي الزبير من وجه يصح". وقال الدارقطني في علله[2]: قد تابع أيمن الثوري وابن جريج، عن أبي الزبير".

وقال المباركفوري[3]: "لم يذكر السيوطي سند هذه المتابعة حتى يُنظر فيه هل يصلح للمتابعة أم لا؟ فما لم يعلم سندها لا يحكم باعتبارها وكونها مصححة لحديث أيمن".

وقد نص جمع من العلماء على خطأ أيمن بن نابل في حديثه هذا، منهم: يحيى بن معين[4]، والبخاري[5]، والدارقطني[6]. قال الترمذي[7]: "سألت البخاري عنه، فقال: هو خطأ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَطَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، وَهَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدٍ الرُّوَاسِيُّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، مِثْلَ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ".

وقال النسائي[8]: "لا نعلم أحدًا تابع أيمن –يعني ابن نابل بالباء الموحدة– راويه، عن أبي الزبير، عن جابر على هذا الحديث وخالفه الليث بن سعد في إسناده وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ –وبالله التوفيق–". وقال وحمزة بن محمد الحافظ[9]: قوله عن جابر خطأ، والصواب أبو الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس، ولا أعلم أحدًا قال في التشهد باسم الله وبالله إلا أيمن بن نابل، عن أبي الزبير... [10].

أي أن هذا الحديث بزيادة لفظ " بسم الله وبالله " معلول[11]؛ لأن أيمن بن نابل خُولف في إسناده ومتنه، ولهذا السبب فإن ابن المُلَقّن توقف عن تصحيح الحديث، بعد نقله قول النسائي، وحمزة بن محمد الحافظ، متعقباً الحاكم الذي صححه، والنووي الذي ضعفه بسبب أن الذين ضعفوه أجَلّ من الحاكم وأتقن.

(1) حاشية السيوطي على سنن النسائي (243/2).
(2) (342/13).
(3) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (245/3).
(4) سؤالات ابن الجنيد (ص349).
(5) العلل الكبير (ص72).
(6) انظر: سؤالات الحاكم للدارقطني(ص: 187)، علل الدارقطني (342/13).
(7) العلل الكبير (ص72)، سنن الترمذي (83/2).
(8) سنن النسائي(43/3ح 1281)، (243/2ح 1175).
(9) حمزة بن محمد بن علي بن العباس أبو القاسم الكناني الحافظ المصري، كان حافظ ديار مصر بعد أبي سعيد بن يونس، وكان ثقةً ثبْتًا صالحًا ديِّنًا (357هـ). انظر: ابن عساكر،تاريخ دمشق(239/15)، السيوطي ،حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة(351/1).
(10)انظر:ابن المُلَقِّن، البدر المنير (30/4).
(11) وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث، وقد صحَّ التشهد عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ليس فيها هذه الزيادة. انظر: المجموع شرح المهذب (455/3).

المطلب الثاني: تعقبات ابن المُلَقِّن المتعلقة بتضعيف أحاديث حسنها غيره:

المسألة الأولى: تعقب ابن المُلَقّن للإمام الترمذي، وتضعيفه للحديث بسبب اختلاط الراوي.

نص الحديث:

قال الإمام الترمذي/(1): حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ (2) قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ –ابن المبارك– قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: فالرجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيَنْحَنِي لَهُ (3)؟ قَالَ: "**لَا**"، قَالَ: أَفَيَلْتَزِمُهُ(4) وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: "**لَا** "، قَالَ: أَفَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: "**نَعَمْ**". قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ".

قال ابن المُلَقّن(5): قال الترمذي(6): حديث حسن. **قلت –يعني ابن المُلَقّن–:** وفي حسنه نظر؛ لأن في إسناده: حنظلة بن عبيد الله البصري راوي هذا الحديث عن أنس، وليس له في ت ق غير هذا الحديث، وقد ضعفوه ونسبوه إلى الاختلاط، قال أحمد(7): "هو ضعيف منكر الحديث، يحدث بأعاجيب ومناكير"، منها: "قلنا: أَيَنْحَنِي بعضنُا لبعضٍ؟" وقال يحيى بن سعيد(8): "تركته على عمد وكان قد اختلط"، ونسبه ابن معين(9)، وابن حبان(10) إلى الاختلاط أيضًا، زاد ابن حبان: وأنه اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير. لكنه خالف فذكره في ثقاته أيضًا(11)، وقال البيهقي سننه(12): "هذا حديث تفرد به حنظلة هذا، وكان قد اختلط، تركه يحيى القطان لاختلاطه". وقال عبد الحق في أحكامه(13): "حنظلة هذا يروي مناكير، وهذا الحديث مما أنكر عليه وكان قد اختلط"(14).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه(15)، وأحمد(16)، وعبد بن حميد(17)، وأبو يعلى(18)، والطحاوي(1)، وابن عدي(2)، والبيهقي(3)، جميعهم من طرق عن بإسناده، بنحوه.

---

(1) سنن الترمذي(5/75ح 2728).

(2) هو سويد بن نصر بن سويد المروزي، أبو الفضل لَقَبه الشاه راوية ابن المبارك.المزي، تهذيب الكمال (272/12)، ابن حجر،تقريب التهذيب (ص: 260).

(3) من الانحناء وهو إمالة الرأس والظهر. المباركفوري، تحفة الأحوذي (426/7).

(4) أي يعتنقه ويضمه إلى نفسه.المصدر السابق .

(5) ابن المُلَقّن،البدر المنير (516/7).

(6) سنن الترمذي (5/75 ح 2728).

(7)العقيلي، الضعفاء الكبير (310/1).

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (241/3).

(9) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (103/4).

(10) المجروحين (267/1).

(11) ابن حبان، الثقات(167/4).

(12) (161/7 ح 13573).

(13) الأحكام الوسطى (214/4).

(14) انظر: البدر المنير (517/7).

(15) سنن ابن ماجه (2/1220ح3702).

(16) المسند (340/20 ح 13044).

(17) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص366 ح 1217).

(18) مسند أبي يعلى الموصلي (269/7 ح428).

وأخرجه ابن عدي[4]؛ من طريق كثير بن عبد الله الأُبُلِّيِّ، تابع حنظلة السدوسي في الرواية عن أنس.

دراسة رجال الإسناد:

رجال الإسناد ثقات، عدا:

حَنْظَلَةُ السَّدُوسِيُّ، أبو عبد الرحيم، واختلف في اسم أبيه فقيل: عبد الله أو عبيد الله أو عبد الرحمن، وقيل ابن أبي صفية، ضعيف اختلط، روى له الترمذي وابن ماجه[5].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. لأجل حنظلة السدوسي؛ ضعيف مختلط، عده العلائي في المختلطين[6] من القسم الثاني، أي أنه كان متكلمًا فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه.

وبسبب حنظلة هذا ضعف ابن المُلَقّن إسناد الحديث، متعقباً تحسين الترمذي له، ومن ثم ساق عن النقاد ما يبين حاله، وأن هذا الحديث من مناكيره ؛ فأجاد.

أما بشأن متابعة الحديث التي رواها ابن عدي من طريق كثير بن عبد الله الأُبُلِّيِّ، فهي متابعة ضعيفة جداً، لأن كثيراً الأُبُلِّيِّ هذا أجمعوا على ضعفه[7].

وذهب الألباني[8] إلى تصحيح هذا الحديث، فذكر طريقين آخرين؛ وهما ضعيفان لا يصلحان للمتابعة[9]؛ فيبقى الإسناد على ضعفه[10].

المسألة الثانية: تعقب الإمام ابن المُلَقّن للإمام الدارقطني، وتضعيفه للحديث بسبب ضعف بعض رواته.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني/[1]: حَدَّثَنَا ابْنُ مَنِيعٍ –أبو القاسم البغوي– قِرَاءَةً عَلَيْهِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هِنْدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "**مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلَا طَهَّرَهُ اللَّهُ**". **قال الدارقطني: "إِسْنَادٌ حَسَنٌ".**

---

(1) شرح معاني الآثار (281/4 ح6901).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (341/3).

(3)السنن الكبرى (161/7 ح 13573).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (201/7).

(5)المزي، تهذيب الكمال (447/7)، الذهبي، ميزان الاعتدال،(621/1)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (62/3)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص184).

(6) (ص28).

(7) انظر: البخاري، التاريخ الأوسط (143/2)، مسلم، الكنى والأسماء(875/2)، ابن عدي، الكامل (200/7)، الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، (128/3)، الذهبي، ميزان الاعتدال(406/3).

(8) سلسلة الأحاديث الصحيحة (298/1)، مشكاة المصابيح (1327/3).

(9) راجع: الأرنؤوط ، هامش المسند (340/20)، العدوي ، تحقيق المنتخب من مسند عبد بن حميد (241/2)، حيث فنّدا تلك الطرق وبينا ضعفها.

(10) المكروه من المعانقة والتقبيل، ما كان على وجه الملق والتعظيم، وفي الحضر، فأما المأذون فيه، فعند التوديع، وعند القدوم من السفر، وطول العهد بالصاحب، وشدة الحب في الله. ومن قبّل، فلا يقبل الفم، ولكن اليد والرأس والجبهة، وإنما كره ذلك في الحضر فيما يرى، لأنه يكثر، ولا يستوجبه كل أحد، فإن فعله الرجل ببعض الناس دون بعض، وجد عليه الذين تركهم، وظنوا أنه قد قصر بحقوقهم وآثر عليهم، وتمام التحية المصافحة. ويكره حَنْي الظَّهر في كل حال لكل أحد، ولا بأس بالقيام لأهل الفضل، بل هو مستحب للاحترام، لا للرياء والإعظام.

راجع: البغوي، شرح السنة (293/12)، النووي، المجموع شرح المهذب (637/4).

قال ابن المُلَقّن[2]: قال الدارقطني[3]: إسناده حسن.

قلت –يعني ابن المُلَقّن–: فيه نظر؛ فإن فيه: محمد بن حُمَيد الرازي، وإبراهيم بن المختار، أما الأول: فقال البيهقي في سننه –في باب" فرض الجدة والجدتين"–[4]: "ليس بالقوي". وأما الثاني: فقال أحمد بن علي الأبّار[5]: سألت زُنَيْجاً[6] أبا غسان عنه، فقال[7]: "تركته. ولم يرضه"، وقال ابن معين[8]: "ليس بذاك".

تخريج الحديث:

وأخرجه البيهقي[9]، من طريق محمد بن حميد الرازي، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

رجال الإسناد ثقات عدا:

محمد بن حُمَيد بن حيان الرازي، مات سنة ثمان وأربعين، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه[10].

قال ابن حجر[11]: حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه[12] . وقد رماه أبو زرعة وغيره بالكذب[13].

إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي، يقال له حَبُوَيه، صدوق ضعيف الحفظ، يقال مات سنة اثنتين وثمانين، روى له والترمذي، وابن ماجه[14] . وهذا الحديث من رواية محمد بن حميد عنه، فلا يحتج به.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، مات بعد سنة سبع وأربعين ومائة، روى له الجماعة[15].

---

(1) سنن الدارقطني (46/1ح 78).
(2) البدر المنير (374/1).
(3) سنن الدارقطني (46/1ح 78).
(4) السنن الكبرى (385/6).
(5) انظر ترجمته:الخطيب، تاريخ بغداد (501/5)،ابن عساكر، تاريخ دمشق (72/5)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (443/13)،
(6) اسمه محمد بن عمرو، و زُنَيْجًا لقبه. انظر ترجمته:المزي، تهذيب الكمال (200/26)،ابن حجر، تهذيب التهذيب (370/9)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص499).
(7) الخطيب، تاريخ بغداد (115/7).
(8) سؤالات ابن الجنيد (ص464).
(9) السنن الكبرى (7/1ح 3).
(10) المزي، تهذيب الكمال (99/25).
(11) تقريب التهذيب (ص475).
(12) لكن ابن معين عدل عن توثيقه فيما بعد. راجع: ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (232/7).
(13) قال محمد بن مسلم بن وارة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم. قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء لا تعرف لا تدري ما هي. قال عبد الله: فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، قال فرأيت أبي بعد ذلك إذا ذكر بن حميد نفض يده. انظر: ابن حبان، المجروحين (304/2).
(14) المزي، تهذيب الكمال (196/2)،ابن حجر، تهذيب التهذيب (162/1)، ابن حجر،تقريب التهذيب (ص93).
(15) المزي، تهذيب الكمال (174/18)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (350/6).

مختلف فيه:

قال ابن معين[1]: "ليس به بأس، ثقة"، وفي رواية[2]: ثقة، وكذلك قال ابن عمار[3]، أبو داود[4]، وأبو نعيم[5]: زاد ابن عمار: "ليس بين الناس اختلاف"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال[6]: "يخطىء؛ يعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة"، وقال ابن معين في رواية أخرى[7]، وأبو زرعة[8]، والنسائي[9]: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم[10]: "يكتب حديثه"، وقال أبو مُسْهِرٍ[11]: "ضعيف الحديث[12]"، وحكى الخطابي عن أحمد بن حنبل قال[13]: "ليس هو من الحفظ والإتقان".

قال ابن حجر[14]: "صدوق يخطىء". وهو الراجح. ويعد هذا الحديث من أخطائه إذ لم يتابع عليه.

سَعِيدُ بْنُ ثَوْبَانَ ، سكت عنه أبو حاتم[15]، ولم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل.

أبو هند الفِراسي. لم أعثر له على ترجمة.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ كما تبين من التراجم السابقة لرواته، أي أن تحسين الإمام الدارقطني للإسناد فيه نظر، ورأي الإمام ابن المُلَقّن هو الأرجح، ولكنه اكتفى لتضعيف هذا الإسناد، بمحمد بن حميد، وإبراهيم بن المختار، ذاكراً لأقوال النقاد، متعقباً تحسين الدارقطني له.

وكذلك ضعفه الألباني[16]؛ متعجباً من تحسين الدارقطني لإسناده.

---

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص308).
(2) تاريخ ابن معين – رواية الدوري (426/4).
(3) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/18).
(4)المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/18).
(5)الفسوي، المعرفة والتاريخ (439/2).
(6) (114/7).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(389/5).
(8)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (389/5).
(9) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/18).
(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (389/5).
(11) هو عبد الأعلى بن مُسْهِر الغساني(218هـ). انظر ترجمته: تاريخ بغداد (350/12)، تاريخ دمشق (421/33).
(12)العقيلي، الضعفاء الكبير(782/3).
(13) تهذيب التهذيب (350/6).
(14) تقريب التهذيب (ص358).
(15) الجرح والتعديل (9/4).
(16) سلسلة الأحاديث الضعيفة (187/10).

المسألة الثالثة: تعقب الإمام ابن المُلَقّن للإمام المنذري، وتضعيفه للحديث بسبب الإرسال.

نص الحديث:

قال الإمام أبو دواد[1]: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ عَائِذٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ حَمْزَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنِي أَيْضًا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ. يعنى بمعنى حديث أبي هريرة[2]: "**إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخُفَّيْهِ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ**".

قال ابن المُلَقّن[3]: قال الحافظ زكي الدين المنذري في طريق أبي داود[4]: إسنادها حسن . **قلت -يعني ابن المُلَقّن-: وفي ذلك نظر؛ لأنه منقطع**، قال البيهقي في "خلافياته"[5]: الطريق فيه ليس بواضح إلى أبي سعيد وهو مرسل، القعقاع لم يسمع من عائشة.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي[6] من طريق أبي داود.

وأخرجه عبد الرزاق[7]، وأبو يعلى[8]، من طريق عبد الله بن سمعان[9]، تابع محمداً بن الوليد في الرواية عن سعيد المَقْبُري، بإسناده، بنحوه.

وأخرجه ابن المنذر[10] من طريق موسى بن عقبة[11]، تابع سعيد المَقْبُري؛ في الرواية عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة، به.

وأخرجه العقيلي[12]، والطبراني[13]، وابن عدي[14]، وأبو نعيم[15]، من طريق عبد الله بن سمعان، عن سعيد المَقْبُري، عن القعقاع بن عن أبيه، عن عائشة، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

رجال الإسناد ثقات، عدا:

محمد بن عائذ الدمشقي، أبو أحمد صاحب المغازي، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، روى له أبو داود و النسائي[16].

---

(1) سنن أبي داود (105/1ح387).
(2) أبو داود، سنن أبي داود كتاب الطهارة، بَابٌ فِي الْأَذَى يُصِيبُ النَّعْلَ (105/1 ح 385).
(3) البدر المنير (132/4).
(4) مختصر سنن أبي داود (/171).
(5) (143/1).
(6) السنن الكبرى(604/2ح4248).
(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (33/1ح 104).
(8) مسند أبي يعلى الموصلي (283/8ح 4869).
(9) متروك اتهمه بالكذب أبو داود. تقريب التهذيب (ص303).
(10) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (168/2ح735).
(11) ثقة فقيه إمام. تقريب التهذيب (ص552).
(12) الضعفاء (652/2).
(13) المعجم الأوسط (148/3ح 2759).
(14) الكامل في ضعفاء الرجال (203/5).
(15) تاريخ أصبهان (125/2).
(16) تهذيب الكمال (429/25)، تهذيب التهذيب (242/9).

قال ابن معين[1]، وصالح جزرة[2]: ثقة، زاد جزرة: "إلا أنه قدري"، وسئل أبو داود عنه، فقال[3]: "هو كما شاء الله"، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال دحيم[5]: صدوق. وقال النسائي[6]: ليس به بأس.

وقال ابن حجر[7]: صدوق رمي بالقدر.

سعيد بن أبي سعيد كَيْسان المَقْبُري[8]، أبو سعد المدني، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة[9].

واختلاطه لا يضر، فقد تابعه موسى بن عقبة في روايته عن القعقاع بن حكيم.

وقال الذهبي[10]: ما أحسب أن أحدًا أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. وفيه انقطاع، فإن القعقاع بن حكيم لم يسمع من عائشة؛ كما نص عليه البيهقي[11].

وقال محقق الخلافيات[12]: لم تقع رواية للقعقاع عن عائشة في الكتب الستة إلا عند أبي داود في هذا الحديث.

أما الألباني فذهب إلى تصحيح هذا الإسناد قائلاً[13]: (نرجح صحة هذا الإسناد عن عائشة، وأنه متصل غير منقطع؛ ولذلك قال المنذري: "وأما حديث عائشة؛ فحديث حسن". وأقره ابن تيمية في الفتاوى[14]، فقال: "وقد قيل: حديث عائشة حديث حسن").

وفيما ذهب إليه الألباني نظر؛ لأنه على فرض التسليم بسماع القعقاع من عائشة، فإن هذا الحديث معل بالاختلاف على إسناده، والاضطراب فيه.

قال أبو عمر ابن عبد البر[15]: "وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْإِسْنَادِ لَا يَثْبُتُ، اخْتُلِفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى الْأَوْزَاعِيِّ، وَعَلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ اخْتِلَافًا يُسْقِطُ الِاحْتِجَاجَ بِهِ".

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص397).
(2) تهذيب الكمال (429/25)،
(3) تهذيب الكمال (429/25)،
(4) (75/9).
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (52/8).
(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء (106/11).
(7) تقريب التهذيب (ص: 486).
(8) نسب إلى مقبرة بالمدينة كان يسكن بالقرب منها. السمعاني ،الأنساب (386/12).
(9) المزي، تهذيب الكمال (470/10)،العلائي، المختلطين (ص39)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (40/4)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص236).
(10) ميزان الاعتدال (140/2).
(11) في الخلافيات (143/1).
(12) هو مشهور بن حسن آل سلمان. راجع هامش الخلافيات (143/1).
(13) صحيح سنن أبي داود (242/2).
(14) الفتاوى الكبرى (62/2).
(15) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (107/13).

وسئل إمام العلل –الدرقطني[1]– عن حديث القعقاع بن حكيم، عن عائشة، سألت النبي ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَطَأُ بِنَعْلَيْهِ فِي الْأَذَى قَالَ: "**التُّرَابُ لَهُمَا طَهُورٌ**".

فقال: يرويه سعيد المَقْبُري، واختلف عنه؛ فرواه روح بن القاسم، عن عبد الله بن سمعان، عن المقبري، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ لم يذكر بينهما أحدًا.

وكذلك قال أبو عوانة، عن إسماعيل بن إبراهيم، قيل للشيخ: من هو؟ قال: مجهول، عن المقبري، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

وقال محمد بن فضيل: عن ابن سمعان، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ، لم يذكر المقبري.

ورواه ابن عجلان، عن المقبري، أو عن رجل، عن جدته، أنها سألت عائشة، عن ذلك فقالت: "التراب لهما طهور" موقوفًا، ومدار الحديث على ابن سمعان وهو ضعيف.

وقال الدارقطني في موضع[2]: حديث عبد الله بن سمعان، عن المقبري، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً؛ أشبه بالصواب من غيره من الطرق، وإن كان ابن سمعان متروكًا.

يستفاد مما سبق أن إسناد الحديث ضعيف، كما ذهب إليه ابن المُلَقّن[3]، متعقباً المنذري على تحسينه.

المسألة الرابعة: تعقب ابن المُلَقّن للدارقطني والحازمي والبيهقي وغيرهم، و ترجيحه رواية الوصل على الإرسال.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود/[4]: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: "**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ**".

قال ابن المُلَقّن[5]: قال الترمذي[6]: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه مثل هذا عن شريك، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم". وقال الخطابي[7]: "هو أثبت من حديث تقديم اليدين، وهو أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأي العين". وقال الدارقطني: "قال ابن أبي داود[8]:وضع الركبتين قبل اليدين تفرد به شريك القاضي، عن عاصم بن كُلَيْب، وشريك ليس بقوي فيما ينفرد به" [9]. قال الدارقطني: "ولم يحدث به عن عاصم غير شريك". وقال البيهقي: "هذا الحديث يُعد في أفراد شريك القاضي، وإنما تابعه همام مرسلاً، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين"[10]. وقال الترمذي: "لا نعرف أحدًا رواه غير شريك"[11].

قلت –يعني ابن المُلَقّن–: وشريك هذا قال البيهقي في سننه، ..." لم يحتج به أكثر أهل العلم بالحديث". هذا كلامه وهو من رجال مسلم

(1) علل الدارقطني (337/14).
(2) انظر: علل الدارقطني (160/8).
(3) البدر المنير (132/4).
(4) سنن أبي داود (222/1ح838).
(5) البدر المنير (657/655/3).
(6) سنن الترمذي (57/2).
(7) معالم السنن (208/1).
(8) هو أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. انظر: الخليلي، الإرشاد (611/2)، الخطيب، تاريخ بغداد (136/11).
(9) سنن الدارقطني (150/2).
(10) السنن الكبرى(142/2).
(11) سنن الترمذي (57/2).

والأربعة وثقه ابن معين وغيره ... وأخرجه أيضاً من هذا الوجه ابن خزيمة، وابن حبان في صحيحيهما، وابن السكن في سننه الصحاح، وقال: إنه مختلف فيه. وقال النسائي: لم يقل هذا عن شريك غير يزيد بن هارون. **قلت –يعني ابن المُلَقّن–**: وهذا لا يقدح في تصحيحه لجلالة يزيد وحفظه. وقال الترمذي: ورواه همام، عن عاصم مرسلاً ولم يذكر فيه وائل بن حجر. **قلت –يعني ابن المُلَقّن–**: وهذا لا يقدح فيه أيضًا لجلالة همام وثقته، ونهاية ما فيه تعارض الوصل والإرسال، وقد عُلم ما فيه، ويلزم الترمذي تصحيحه؛ لأنه صحح حديث عاصم عن أبيه، عن وائل: "لأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ..." الحديث[1].وادعى الحازمي أن المحفوظ رواية الإرسال، فقال في " ناسخه ومنسوخه"[2]: هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي وابن ماجه؛ أخرجوه في كتبهم من حديث يزيد بن هارون، عن شريك. ورواه همام بن يحيى، عن محمد بن جُحَادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه مرفوعاً. قال همام: ونا شقيق –يعني أبا الليث– عن عاصم بن كُلَيْب، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً وهو المحفوظ. انتهى كلامه. ويقابل كلامه بأن جماعات من الحفاظ صححوه متصلاً.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي[3]، والنسائي[4]، وابن ماجه[5]، والدارمي[6]، وابن خزيمة[7]، وابن حبان[8]. والدارقطني[9]، والحاكم[10] ومن طريقه البيهقي[11]، كلهم من طرق عن يزيد بن هارون، بإسناده، عن كُلَيْب بن شهاب، بنحوه.

وأخرجه أبو داود[12] من طريق همام بن يحيى العوذي، عن محمد بن جُحادة، عن عبد الجبار بن وائل، تابع كُلَيْباً بن شهاب في الرواية عن وائل بن حُجْر.

وأخرجه أبو داود[13]، والبيهقي[14]، من طريق همام، عن شقيق، عن عاصم بن كُلَيْب، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلاً[15]، فلم يذكر فيه وائل بن حُجْر.

---

(1) سنن الترمذي (85/2 ح 292).
(2) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص78).
(3) سنن الترمذي (56/2 ح268).
(4) سنن النسائي (206/2ح 1089)، (234/2ح1154).
(5) سنن ابن ماجه(286/1 ح882).
(6) سنن الدارمي (834/2 ح1359).
(7) صحيح ابن خزيمة (318/1ح 626).
(8) صحيح ابن حبان (237/5ح 1912).
(9) سنن الدارقطني (150/2ح1307).
(10) المستدرك (226/1).
(11) السنن الكبرى (142/2ح2628).
(12) سنن أبي داود (222/1ح839).
(13) سنن أبي داود (222/1ح839).
(14) السنن الكبرى(142/2 ح2630).
(15) قال أبو حاتم: روى كليب عن النبي مرسلاً ولم يدركه. الجرح والتعديل (167/7).

دراسة رجال الإسناد:

شَرِيْكُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي شريكٍ النَّخَعِيُّ القاضي، مات سنة سبع وسبعين ومائة، روى له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وروى له الأربعة[1].

مختلف فيه:

فأطلق القول بتوثيقه؛ العجلي[2]، وتلميذه[3] إبراهيم الحربي[4]، وابن معين في مواضع[5]، وقال مرة[6]: "صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه". وقال أيضًا[7]: "ثقة إلا أنه كان لا يتقن ويغلط".

وقال يعقوب بن شيبة[8]: "ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، ردئ الحفظ مضطربه". وسئل أبا زرعة عن شريك يُحْتَج بحديثه؟ قال[9]: "كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً".

وقال صالح بن محمد جزرة[10]: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقلما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به".

وذكره ابن حبان في الثقات ثم قال[11]: "كان في آخر أمره يخطئ فيما يروى، تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون...".

وقال ابن عدي[12]: "والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أُتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يتعمد شيئاً مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف". وقال النسائي[13]: "ليس به بأس"، وفي موضع آخر[14]: "ليس بالقوي". وقال الذهبي[15]: صدوق، وقال أيضاً[16]: "حديثه من أقسام الحسن".

---

(1) انظر: الخطيب، تاريخ بغداد (384/10)، المزي، تهذيب الكمال (468/12)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (200/8)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (37/15).

(2) الثقات (453/1).

(3) إبراهيم بن إسحاق الحربي توفي(285هـ)، ومن مصنفاته: "غريب الحديث" وهو مرتب على مسانيد الصحابة .
انظر: الخطيب، تاريخ بغداد (522/6)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (356/13).

(4) تهذيب التهذيب (39/15).

(5) قال في تاريخ بغداد، وفي التهذيب: ثقة ثقة، وفي رواية ابن طهمان: ثقة.
الخطيب، تاريخ بغداد (384/10)،ابن حجر، تهذيب التهذيب (37/15)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص36).

(6) ابن عدي،الكامل في ضعفاء الرجال (12/5).

(7) ابن عدي،الكامل في ضعفاء الرجال (12/5).

(8)الخطيب، تاريخ بغداد (384/10).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (367/4).

(10) الخطيب، تاريخ بغداد (384/10).

(11) (444/6).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (35/5).

(13) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (472/12).

(14) ابن حجر، تهذيب التهذيب (39/15).

(15) المغني في الضعفاء (297/1).

(16) تذكرة الحفاظ (170/1).

وقال عبد الله بن المبارك[1]: "ليس حديثه بشيء"، وقال[2]: شريك أعلم بحديث بلده من الثوري. فذُكر هذا لابن معين، فقال: ليس يقاس بسفيان أحد، لكن شريك أروى منه في بعض المشايخ.

وقال الجوزجاني[3]: "سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل". وقال الترمذي[4]: "كثير الغلط والوهم". وقال الدارقطني[5]: "ليس بالقوي فيما يتفرد به"، ووصفه عبد الحق الاشبيلي[6]، وابن القطان الفاسي[7] بالتدليس.

وقال ابن حجر[8]: "صدوق يخطئ كثيرًا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".

والخلاصة: أن تغيره لا يضر في هذا الحديث، لأنه من رواية يزيد بن هارون عنه، ويزيد سمع منه قديماً بواسط[9]. وبخصوص تدليسه؛ فلا يضر أيضاً؛ لأنه مدلس مُقل[10] من الثانية[11]. وأما حفظه فلا يسلم من الضعف والخطأ، كما نص جلٌّ النقاد.

عاصمُ بنُ كُلَيْبٍ بنِ شهابٍ الجَرْميّ[12]، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري[13].

وثقه ابن معين[14]، والعجلي[15]، والفسوي[16]، والنسائي[17]، وذكره ابن حبان في الثقات[18]، وقال أحمد[19]: لا بأس بحديثه، وقال أبو حاتم[20]: صالح، وقال ابن المديني[21]: لا يحتج به إذا انفرد، وقال شريك[22]: كان مرجئاً.

وقال ابن المُلَقّن[23]، وابن حجر[1]: صدوق، زاد ابن حجر: رمي بالإرجاء. وهو الأرجح.

---

(1) ابن عدي،الكامل في ضعفاء الرجال (11/5).
(2) سير أعلام النبلاء (202/8).
(3) أحوال الرجال (ص150).
(4) الترمذي، العلل الكبير (ص69).
(5) سنن الدارقطني (150/2).
(6) ابن حجر، تهذيب التهذيب (40/15).
(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (534/3).
(8) تقريب التهذيب (ص266).
(9) ابن حبان، الثقات (444/6)، سبط بن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص170)، ابن الكيال، الكواكب النيرات (ص250).
(10)العلائي، جامع التحصيل (ص107).
(11) طبقات المدلسين (ص33).
(12) هذه النسبة إلى جَرْم وهي قبيلة من اليمن. السمعاني، الأنساب (251/3).
(13)المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (538/13)،ابن حجر، تهذيب التهذيب (56/5).
(14) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان) (ص46).
(15) الثقات (10/2).
(16) المعرفة والتاريخ (95/3).
(17) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (538/13).
(18)ابن حبان، الثقات (256/7).
(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (350/6).
(20) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (350/6).
(21) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون (70/2).
(22)المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (539/13).
(23) البدر المنير (601/3).

كُلَيْبُ بنُ شِهَابِ بنِ المَجْنُونِ الجَرْمِيُّ الكُوفِيُّ، روى له الأربعة[2].

وثقه أبو زرعة[3]، وابن سعد[4]، والعجلي[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال ابن حجر[7]**:** صدوق، وَهِمَ من عدَّه في الصحابة[8]، وقد جزم أبو حاتم الرازي[9]، والبخاري[10] وغيرهما بأن كليبًا تابعي. والأرجح أنه ثقة. والله أعلم.

الحكم على إسناد الحديث

اختلف على إسناد هذا الحديث، فروي متصلاً ومرسلاً، وصحح ابن المُلَقّن رواية الوصل. ولكن تبين للباحثة أن كلا الإسنادين ضعيف[11].

أما المتصل: ففيه شريك بن عبد الله النخعي، صدوق يخطئ كثيرًا، وقد تابعه همام بن يحيى[12] فرواه عن محمد بن جُحادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه وائل بن حُجرﷺ. وهذه المتابعة فيها انقطاع؛ فلا يفرح بها، لأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه، وأنه ولد بعد موته[13].

أي أن هذا الحديث يُعد في أفراد شريك القاضي، كما نص الترمذي[14]، والبيهقي[15] وغيرهما.

وأما المرسل؛ الذي رواه كليب بن شهاب عن النبي ﷺ، ففي إسناده شقيق أبي ليث وهو مجهول[16]. أما تصحيح ابن المُلَقّن لحديث وائل بن حجر المتصل؛ يُجاب عنه بأمور منها:

أولاً: أن ابن المُلَقّن اعتمد في ذلك على تصحيح جماعات من الحفاظ، وتخريجهم للحديث في كتبهم؛ كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن

(1) تقريب التهذيب (ص: 286).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (211/24)، تهذيب التهذيب (445/8).

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (167/7).

(4) الطبقات الكبير (8 /243).

(5) الثقات (228/2).

(6) (356/3).

(7) انظر: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة (495/5)، وتهذيب التهذيب (364/4)، وتقريب التهذيب (ص462).

(8) يشير بذلك إلى أبي نعيم، وابن عبد البر، وغيرهما. انظر: أبي نعيم ، معرفة الصحابة (2397/5)، ابن عبد البر، الاستيعاب (1329/3)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (445/8).

(9) الجرح والتعديل (167/7).

(10) البخاري، التاريخ الكبير (229/7).

(11) اختلف أهل العلم في وضع الركبتين قبل اليدين، ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين، وإلى ذلك ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو حنيفة، وقال الأوزاعي، ومالك: إنه يضع يديه قبل ركبتيه. راجع: ابن المنذر، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (166/3)، الخطابي، معالم السنن (209/208/1)، البغوي، شرح السنة (134/3)، ابن القيم ، زاد المعاد في هدي خير العباد (222/1).

(12) سنن أبي داود (222/1ح839).

(13) نقل النووي اتفاق العلماء على ذلك في المجموع شرح المهذب (104/3). وانظر: تاريخ ابن معين – رواية الدوري (11/3)،البخاري، التاريخ الكبير (106/6).

(14) سنن الترمذي (57/2).

(15) السنن الكبرى (142/2).

(16) تقريب التهذيب (ص268).

السكن. وهو مُعَارَضٌ بتضعيف من ضَعَّفَهُ من الأئمة، كالحازمي[1]، والدارقطني[2]، والبيهقي[3]. كما أن ليس كلَّ ما أخرجوه في كتبهم صحيح، بل وُجِدَت عندهم أحاديث ضعيفة، على تفاوت بينهم[4].

ثانياً: أن ابن المُلَقّن احتج بشريك –تبعاً للحاكم– وعده من رجال مسلم، ولم يلتفت إلى من تكلم فيه، وفي ذلك نظر؛ لأن مسلماً لم يُخرج له إلا متابعة[5].

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد... فقد توصلت الباحثة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج :

1. كان للإمام ابن المُلَقّن تعقبات كثيرة على من سبقه من المحدثين؛ كأبي حاتم الرازي، وابن السكن، والترمذي، والحاكم، والدارقطني، والمنذري ، والنووي، وغيرهم، و كان من منهجه تتبُع أقوالهم ومناقشتهم، مبيناً سبب مخالفته لأحكامهم.
2. تعقبات الإمام ابن المُلَقّن على المحدثين تمثلت فيما يلي:

أ- التصحيح لأسانيد أحاديث أعلها غيره من المحدثين بالوقف، أو بالإرسال، ولم ينفرد ابن الملقن بحكمه على تلك الأسانيد بالصحة، فنقل عن بعض العلماء كضياء الدين المقدسي ما يؤيد صواب ما ذهب إليه. انظر: النموذج الأول والثاني.

ب- التضعيف لأسانيد أحاديث صححها غيره من المحدثين أو حسنوها، وهذا التضعيف كان لأسباب متعددة؛ منها ما يتعلق بالراوي كالاختلاط، والجهالة، أو الضعف المطلق، ومنها ما يتعلق بالإسناد، كالانقطاع والإرسال ...

3. تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن معظم هذه التعقّبات التي أوردها ابن المُلَقّن الصوابُ فيها معه؛ فأجاد.
4. لا عجب من وجود اختلاف بين العلماء عند الحكم التطبيقي على الحديث الواحد، وهذا الاختلاف راجع إلى اختلافهم في تطبيق القواعد التي يقبل الحديث بها أو يرد، أو القرائن الي تحف بالراوي أو المروي.
5. اتسمت شخصية الإمام ابن المُلَقّن بالأدب الجم ، والبعد عن النقد اللاذع والتجريح لغيره من العلماء.
6. تميز الإمام ابن المُلَقّن بغزارة علمه، وسعة اطلاعه وإلمامه بطرق الحديث. و أبرز البحث براعته في الحكم على الأسانيد فهو لم يكن ناقلاً فقط.
7. الألفاظ التي استعملها الإمام ابن المُلَقّن في التعقب قسمان: ألفاظ صريحة، وألفاظ غير صريحة.

أما الألفاظ الصريحة: كتصريحه بتصحيح قول على أخر، فيقول مثلاً: خالف فلان والحق ما قاله فلان، أرى أن الصحيح كذا ...

وأما الألفاظ غير الصريحة : كقوله مثلاً: فيه نظر، في ذلك نظر، في ذلك كله نظر، في حسنه نظر.

---

(1) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص78).

(2) سنن الدارقطني (150/2).

(3) السنن الكبرى (142/2).

(4) انظر: العراقي، ألفية العراقي المسمى بشرح التبصرة والتذكرة (119/1-121)، ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (270/1)، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي(115/1).

(5) صحيح مسلم (1184/3ح 1550).

ثانياً: التوصيات:

توصي الباحثة بالتوسع في جمع ودراسة تعقبات الإمام ابن المُلَقّن الخاصة بكل إمام ممن وردوا في هذا البحث؛ أو الذين لم يردوا فيه – فهذا البحث لم يُقصد منه استيعاب جميع تعقبات ابن المُلَقّن–، سواء كانت التعقبات متعلقة بالحكم على الحديث إسناداً ومتناً، أو متعلقة بالحكم على الرواة جرحاً وتعديلاً.

قائمة المصادر والمراجع:

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. **الجرح والتعديل**، (9مج). ط1. مج6. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271هـ–1952م.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس. **علل الحديث**، (8ج). تحقيق: سعد الحميد، وخالد الجريسي. ط1. ج3. (د. م): مطابع الحميضي. 1427هـ–2006م.

ابن أبي عروبة، سعيد. **المناسك**. تحقيق: عامر حسن صبري. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1421هـ–2000م.

ابن الأثير، المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، (5ج). تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي. (د. ط). ج4. بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ–1979م.

ابن الأثير، عز الدين علي بن عبد الكريم الجزري. **أسد الغابة**، (6مج). (د. ط). بيروت: دار الفكر، 1409هـ–1989م.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. **تحقيق في مسائل الخلاف**، (2ج). تحقيق: سعد عبد الحميد محمد السعدني. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

ابن العراقي، أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم. **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**. تحقيق: عبد الله نوارة، الرياض: مكتبة الرشد، (د.ت).

ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي. **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، (6ج). تحقيق: الحسين آيت سعيد. ط1. ج3. الرياض: دار طيبة، 1418هـ–1997م.

ابن الكيال، بركات بن أحمد بن محمد. **الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات**، (2ج). تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. ط1. بيروت: دار المأمون، 1981م.

ابن المُلَقّن، عمر بن علي بن أحمد. **تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج**، (ج2). تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحياني، ط1. مكة المكرمة: دار حراء، 1406هـ.

ابن المُلَقّن، عمر بن علي بن أحمد. **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، (9ج). تحقيق: مصطفى أبو الغيط وآخرين. ط1. ج6،4،2،1. الرياض، السعودية: دار الهجرة للنشر والتوزيع، 1425هـ–2004م.

ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحليم. **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. ط1. عجمان: مكتبة الفرقان، 2001م.

ابن تيمية الحراني، أحمد بن عبد الحليم. **مجموع الفتاوى**، (35مج). تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم. مج2. المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ–1995م.

ابن حبان، محمد بن أحمد. **الثقات**، (9ج). ط1. ج8. حيدر آباد بالهند : وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، 1393هـ–1973م.

ابن حبان، محمد بن أحمد. **صحيح ابن حبان**، (18ج). تحقيق: شعيب الأرنؤوط. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ– 1988م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (13ج). (د. ط). بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، (4مج). تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي. ط1. مج2. بيروت: دار المعرفة، 1415هـ-1994م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس "طبقات المدلسين"**. تحقيق: عاصم القريوتي. ط1. عمان: مكتبة المنار، 1403هـ-1983م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **تقريب التهذيب**. تحقيق: محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشيد، 1406هـ- 1986م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، (4ج). ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1989م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة التاسعة**. تحقيق: عدنان درويش. (د. ط). القاهرة: معهد المخطوطات العربية. 1412هـ-1992م.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **تهذيب التهذيب**، (12ج). ط1. ج12،6،2. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **الإصابة في تمييز الصحابة**، (8ج). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **إنباء الغمر بأبناء العمر**، (4ج). تحقيق: حسن حبشي. (د. ط). ج2. مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1389هـ-1969م.

ابن حميد، عبد. **المنتخب**، (2ج). تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي. ط2. الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع. 1423هـ-2002م.

ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب. **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، (4مج). تحقيق: سعد بن عبد الله آل الحميِّد. الرياض: دار المحقق للنشر والتوزيع، 1419هـ.

ابن سعد، محمد بن منيع الزهري. **كتاب الطبقات الكبير**، (11ج). تحقيق: علي محمد عمر. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1421هـ-2001م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، (4ج). تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار الجيل، 1412 هـ-1992م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (24ج). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ.

ابن عدي، عبد الله الجرجاني. **الكامل في ضعفاء الرجال**، (9مج). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. ط1. ج3. بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ-1997م.

ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. **تاريخ دمشق**، (80ج). تحقيق: عمرو بن غرامة. ج3. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ-1995م.

ابن فهد الشافعي، محمد بن محمد بن محمد. **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد. **طبقات الشافعية**، (4ج). تحقيق: الحافظ عبد العليم خان. ط1. بيروت: عالم الكتب، 1407هـ.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. **جامع المسانيد والسنن**، (10ج). تحقيق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش. ط2. بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، 1419هـ-1998م.

ابن معين، يحيى بن معين بن عون. **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، (4ج). تحقيق: أحمد نور سيف. ط1. ج4. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ-1979م.

ابن معين، يحيى بن معين بن عون. **تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)**. أحمد نور سيف. دمشق: دار المأمون للتراث، (د. ت).

ابن معين، يحيى بن معين بن عون. **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين**. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1408هـ-1988م.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. **لسان العرب**، (15ج). ط3. بيروت: دار صادر، 1414هـ.

ابن يونس، عبد الرحمن بن أحمد. **تاريخ ابن يونس المصري**، (2ج). ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ.

أحمد، أحمد بن حنبل الشيباني. **المسند**، (45ج). تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ-2001م.

الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن. **الأحكام الشرعية الكبرى**، (5ج). تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي. الرياض: مكتبة الرشد، 1422هـ-2001م.

الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن. **الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ**، (4ج). تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي. ج2. الرياض: مكتبة الرشد، 1416هـ-1995م.

الألباني، محمد بن ناصر الدين. **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، (9ج). ط1. ج1،2. بيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ-1985م.

البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه "**صحيح البخاري**"، (9ج). تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. بيروت: دار طوق النجاة، 1422هـ.

البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد. **شرح السنة**، (15ج). تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش. ط2. دمشق: المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي. **السنن الكبرى**، (10ج). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط3. ج4. بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ-2003م.

الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق. **أحوال الرجال**. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي. فيصل آباد: باكستان، (د. ت).

العوني، حاتم بن عارف. **الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل الاختلاط أم بعد**. *مجلة جامعة أم القرى*. ج(16). ع(28) شوال 1424هـ، ص 16.

الحاكم، محمد بن عبد الله. **المستدرك على الصحيحين**. (4مج). بيروت: دار المعرفة. (د. ت).

الحسيني، أبو بكر بن هداية الله. **طبقات الشافعية**. تحقيق: عادل نويهض. ط3. بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1402هـ-1982م.

الحموي، ياقوت بن عبد الله. **معجم البلدان**، (7ج). ط2. ج2. بيروت: دار صادر، 1995م.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. **تلخيص المتشابه في الرسم**. تحقيق: سُكينة الشهابي. ط1. دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 1985م.

الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت. **تاريخ بغداد**، (16ج). تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ-2002م.

الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت. **السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد**. تحقيق: محمد بن مطر الزهراني. ط1. الرياض: دار الصميعي، 1421هـ-2000م.

الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد. **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، (3ج). تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. ط1. الرياض: مكتبة الرشد، 1409هـ

الدارقطني، علي بن عمر (385هـ). **سنن الدارقطني**، (5ج). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. وغيره. ط1. ج3،10. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ-2004م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان. **سير أعلام النبلاء**، (25ج). مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط3. ج13،14. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ-1985م.

الزمخشري، محمود بن عمرو. **أساس البلاغة**، (2ج). تحقيق: محمد باسل عيون. ط1. ج1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ-1998م.

سبط ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل. **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**. تحقيق: علاء الدين علي رضا. ط1. القاهرة: دار الحديث، 1988م.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين. **طبقات الشافعية الكبرى**، (10ج). تحقيق: محمود محمد الطناحي. وعبد الفتاح محمد الحلو. ط2. ج8. القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. 1413هـ.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر. **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (6ج). ج3،6. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، (د.ت).

السمعاني، عبد الكريم بن محمد. **الأنساب**. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره. ط1. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1382هـ-1962م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. **لب اللباب في تحرير الأنساب**. بيروت: دار صادر، (د. ت).

الشوكاني، محمد بن علي بن عبد الله. **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، (2ج). بيروت: دار المعرفة، (د. ت).

الطبري، محمد بن جرير. **جامع البيان في تفسير القرآن**، (26ج). تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. ج6. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1422 هـ-2001م.

العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى. **كتاب الضعفاء**، (4ج). تحقيق: حمدي السلفي. ط1. ج3،5. السعودية: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1420هـ-2000م.

العلائي، خليل بن كيكلدي الدمشقي. **المختلطين**. تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1417هـ-1996م.

العلائي، خليل بن كيكلدي بن عبد الله. **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط1. بيروت: عالم الكتب. 1407هـ- 1986م.

لسان الدين ابن الخطيب، محمد بن عبد الله. **اللمحة البدرية في الدولة النصرية**. تحقيق: محب الدين الخطيب. (د. ط). القاهرة: المطبعة السلفية، 1347هـ.

المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم. **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، (10ج). بيروت: دار الكتب العلمية. (د. ت).

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (35ج). تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. ج2،5،11،12،20،33. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ-1980م.

المقدسي. ضياء الدين. محمد بن عبد الواحد. **السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام**. (6ج). تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة. ط1. المملكة العربية السعودية: دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع. 1425هـ-2004م.

المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي. **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة**، (4مج). تحقيق: محمد الجليلي. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1423هـ-2002م.

النسائي، أحمد بن شعيب. **تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي**. تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني. ط1. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد، 1423هـ.

نصار، منصور سلمان. **تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتابه تهذيب التهذيب** "من بداية حرف الألف إلى نهاية حرف الزاي". رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، 2005م.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف. **المجموع شرح المهذب**، (20ج). (د. ط). ج4،7. بيروت: دار الفكر، (د. ت).